



كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيئتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/١/٢٠١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:-

#### الطلب:

طلبت محكمة تحقيق كربلاء المقدسة بموجب كتابها المرقم (٣٦/١٤٤٣٦/٢٠١٥) في ٤/١٢/٢٠١٤ من المحكمة الاتحادية العليا البت في دستورية المادة (٣٨) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل وذلك بناء على الطعن الواقع أمامها من المشتكي (ق. هـ. ر) في القضية التحقيقية المقدمة منه ضد جامعة كربلاء بموجب طعنه المؤرخ (٢٤/١١/٢٠١٤) بعدم دستورية المادة المذكورة أعلاه وطلبه إلغائها لأنها تفق عائفاً أمام التحقيق في كثير من نقاط قضيته المرفوعة أمام مكتب تحقيق هيئة النزاهة في كربلاء ضد جامعة كربلاء فيما يتعلق بقضايا الفساد في دراسة الدكتوراه في كلية القانون وذلك لمخالفتها للمادة (٢/أولاً) والمادة (١٩/ثالثاً) والمادة (٨٨) و (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ للأسباب الواردة في طعنه . وقد وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت إلى القرار الآتي:

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المشتكي (ق. هـ. ر) يطعن بعدم دستورية المادة (٣٨) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كو<sup>٧</sup> ماري عبرا<sup>ق</sup>  
داد كاي بالآي ئبنتي<sup>جادي</sup>



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل ويطلب إلغائها بحجة مخالفتها للمادة (٢/أولاً) و (١٩/ثالثاً) والمادة (٨٨) والمادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ولدى الاطلاع على المادة (٣٨) من القانون المذكور أعلاه وجد أنها نصت في الفقرة (١) منها على ((لا تسمع المحاكم الدعاوى التي تقام على الوزارة أو الجامعة أو الهيئة أو المعهد في كل ما يتعلق بالقبول أو الانتقال أو الامتحانات أو العقوبات الانضباطية التي تفرض على الطلبة والفصل وترقيين القيد وغيره ويكون للوزارة وللجامعة وللهيئة وحدها حق البت في الشكاوى التي تنشأ عن هذه الأمور)) ونصت في الفقرة (٢) منها على ((تمنع المحاكم من النظر في دعاوى تقويم الشهادات والدرجات العلمية والأجنبية التي تلي مرحلة الدراسة الثانوية ودعاوى منح الألقاب والشهادات العلمية والفخرية)) ولدى دراسة المادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ نجد أنها حضرت تحصين القرارات والأعمال الإدارية من الطعن وإن الطعن يمكن أن يتخذ صوراً أخرى غير الطعن أمام المحاكم وبحسب طبيعة القرار والجهة التي اتخذته والمرجع المحدد للطعن في قانون تلك الجهة كما هو الحال في القرارات الصادرة عن الدوائر المرتبطة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فإن قانون تلك الوزارة وخاصة في المادة (٣٨) منه قد أجاز لمن يتضرر من القرار الصادر من إحدى دوائرها أن يطعن به أمام وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمعنى أن القرار الذي يصدر من الجهة المختصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في النزاع المعروف من قبل المشتكي لدى الوزارة المذكورة لا يعتبر محصناً ويمكن الطعن به أمام الوزير وفي ضوء ما يتخذه يمكن سلوك طرق الطعن التي رسمها القانون وحيث أن المادة (٣٨) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل لا تتعارض مع أحكام الدستور خاصة مع أحكام المادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥

كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

لذا يكون طلب محكمة تحقيق كربلاء المقدسة المرفوع أمام هذه المحكمة بناء على شكوى المشتكى (ق. هـ. ر) غير مستند على سبب من الدستور والقانون لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا رده وصدور القرار بالاتفاق في ٢٧/١/٢٠١٥.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندي

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو الثمن